ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17العدد: 01(2023) ص416-439

الاستقرار المالي، والمالية الإسلامية

Islamic finance and financial stability

بوديار هاجر

جامعة الجزائر3 (الجزائر)

boudiar.hadjer@univ-alger3.dz

بويهي محمد

جامعة الجزائر3 (الجزائر)

bouihim74@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:

2021/11/15

تاريخ القبول:

2022/03/05

الكلمات المفتاحية:

- ✓ البنوك المركزية:
- ✓ المالية الاسلامية:
- ✓ الاستقرار المالي:

الملخص:

تركز نشاط البنوك المركزية منذ ظهورها، في العمل على تنظيم حركة النقود، والتأطير القانوني لقنوات التدفق النقدي والحفاظ على استقرار قيمة العملة، وتحقيق استقرار النظام النقدي لاقتصاديات الدول، إلى أن شهد العالم الأزمة المالية لسنة 2008 التي أدت إلى اختلال توازن اقتصاديات العالم، الأمر الذي أدى إلى اختلال استقرار النظام المالي العالمي ككل، ما فرض ضرورة إعادة النظر في أبعاد دور البنوك المركزية من خلال تطوير وتعديل وتوسيع نطاق صلاحياتها على النحو الذي يمكنها من استحداث آليات عصرية تهدف الى تحقيق استقرار الأنظمة المالية لبلدانها بشكل خاص واستقرار النظام المالي العالمي بشكل عام. وبات الواقع الاقتصادي العالمي يفرض حتمية التوجه نحو تبني نظام المالية الإسلامية كنظام مالي فعال ومتكامل أثبت نجاعته وصموده أمام أشد الأزمات المالية خطورة.

Article info

Received

15/11/2021

Accepted

05/03/2022

Keywords:

- ✓ *Central banks :*
- ✓ *Financial stability:*
- ✓ *Islamic Finance:*

Abstract :

Since their appearance, the central banks focused on regulating the movement of money, legal framing of cash flow channels, maintaining the stability of the currency value, and achieving the stability of the monetary systems. Until the financial crisis of 2008, which led to the imbalance of the world's economies, which This led to the instability of the global financial system as a whole, which imposed the need to reconsider the dimensions of the role of central banks through the development, modification and expansion of their powers in a manner that would enable them to develop modern mechanisms aimed at achieving the stability of the financial systems and the stability of the global financial system.

The global economic has become imperative to move towards adopting the Islamic financial system as an effective and integrated financial system that has proven its efficiency and resilience.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

إن تزايد حاجيات الأفراد وتطور المعاملات والمبادلات التجارية النقدية لمختلف اقتصاديات العالم عبر التاريخ، وتزامنها مع اتساع الحاجة إلى مؤسسات مالية متخصصة في الإصدار النقدي وإدارة الصيرفة المركزية وبإشراف مركزي للدولة، هو ما أدى إلى ظهور البنوك المركزية وتطورها لتصل إلى ما وصلت إليه في الوقت الراهن، كما أن تعاقب مختلف الأزمات المالية والاقتصادية عبر التاريخ فرض حتمية العمل على تطوير وتفعيل دور صلاحيات هذه البنوك على النحو الذي يساهم في معالجة تداعيات تلك الأزمات وضمان عدم تكرارها مستقبلا، والزم العالم بتحديث آليات عمل البنوك المركزية والبحث عن سياسات مالية جديدة قادرة على تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، أو تبني نماذج مالية غير تقليدية أثبتت صمودها في وجه تلك الأزمات. والملاحظ أنه ونتيجة للأداء الجيد والإيجابي والمتميز للبنوك الإسلامية في التصدي لأكبر أزمة مالية شهدها العالم عبر التاريخ وهي أزمة الرهن العقاري الأمريكي سنة 2008 وتداعياتها الاقتصادية الخطيرة على كل دول العالم، زاد الاهتمام بالمالية الإسلامية كنظام مالي جديد من شأنه تحقيق وضمان الاستقرار المالي للدول بشكل خاص والاستقرار المالي العالمي بشكل عام، ما أدى بكثير من الاقتصاديات عبر العالم إلى تبنيها وتفعيل مبادئ عملها ضمن سياساتها المالية لاستعادة استقرارها المالي والمحافظة عليه.

☜ **إشكاليـة البحث:**

نظرا لمواجهة العالم تحدي ضرورة تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه ضمن تفاعلات اقتصادية محلية وعالمية تتسم بعدم الثبات ولا استقرار والتداخل فيما بينها، تتجلى الاشكالية الرئيسية للبحث، في طرح السؤال الموالي:

"ما الدور الذي يمكن للبنوك المركزية أن تلعبه وفق نظام المالية الإسلامية لتحقيق وضمان الاستقرار المالي؟"

☜ **التساؤلات الفرعية:** ستتم معالجة هذه الاشكالية بالإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يمكن للبنوك المركزية التدخل في السياسات الاقتصادية وتوجيهها؟
2. إلى أي مدى يمكن أن تساهم البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي؟
3. ماهي الآليات التي يمكن استحداثها على مستوى عمل البنوك المركزية بلوغ تحقيق الاستقرار المالي؟
4. هل يمكن أن يكون لتطبيق المالية الإسلامية في البنوك المركزية انعكاس ايجابي على الاستقرار المالي؟

☜ **فرضيات البحث:** للإجابة على هذه التساؤلات تم طرح الفرضيات التالية:

1. تقتصر مهام البنوك المركزية فقط على تنفيذ السياسات النقدية وتحقيق أهدافها.
2. لا توجد علاقة بين البنوك المركزية والاستقرار المالي.
3. لا توجد علاقة بين المالية الإسلامية والاستقرار المالي والبنوك المركزية.
4. تطبيق المالية الإسلامية في البنوك المركزية تساهم في الاستقرار المالي.

☜ **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى إبراز الدور الإضافي للبنوك المركزية والتي وجدت نفسها مجبرة على أدائه اثر تداعيات الأزمة المالية سنة 2008 والمتمثل أساسا في العمل على تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه لمختلف اقتصاديات العالم.

☜ **منهجية البحث:**

نظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والذي يسمح بطرح الجانب النظري لعمل البنوك المركزية ومتطلبات الاستقرار المالي، وربطها بطبيعة المعاملات المالية الإسلامية ومن ثم اسقاطه على النظام المالي الجزائري، ثم استخلاص الملاحظات والنتائج في الأخير.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

☜ **الدراسات السابقة:**

الدراسة الأولى: لمحمد طرشي ونبيل بوفليح 2017 بعنوان: **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي** في شكل مقال بمجلة معارف العدد 22 جوان 2017 من نتائجه:

- تطوير البنية التحتية مثل:(نظم المحاسبة، قوانين للأعمال وتتضمن قوانين الشركات والافلاس والعقود وحماية المستهلك).
- لكي تقوم البنوك المركزية بالمساهمة الفعالة في تدعيم الاستقرار الاقتصادي يجب أن تتوفر على الآليات والأدوات اللازمة لممارسة أعمالها في ظروف جيدة، وشروط ملائمة لتحسين بيئة الأعمال.

الدراسة الثانية: محمد بن بلحان 2014 بعنوان: **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي** في شكل مقال منشور بمجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 05، المركز الجامعي تمنراست-الجزائر من نتائجه:

- تسعى البنوك المركزية تحقيق أهداف السياسة النقدية في ظل التحديات الداخلية والخارجية من خلال سلطاتها والوظائف الموكلة لها. وذلك مكفول باستخدام مختلف الأدوات والوسائل المتوفرة، لتحقيق مصداقيتها ورفع درجة استقلاليتها.

2. تعريف الاستقرار المالي

يرى **مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي** أن حالة عدم الاستقرار المالي هي الحالة التي تتسم بوقوع ثلاثة ظواهر رئيسية متتالية هي: انحراف أسعار مجموعة من الأوراق المالية الأكثر أهمية عن أسعارها التي تتلاءم مع مقومات التحليل الأساسي للمؤسسات المالية المصدرة لها، وحدوث تشوه في اتجاهات الائتمان على المستوى المحلي والعالمي، وهو ما يؤدي إلى تركز الائتمان وتزايد احتمالات مخاطر عدم القدرة على السداد، والانحراف الفعلي أو المحتمل لمستويات الإنفاق عن المستوى التوازني بما يقلص فرص النمو الاقتصادي. (ferguson -، 2002)

أما **البنك المركزي الألماني** يعرفه على أنه حالة التوازن التي يتمكن بمؤداها النظام المالي من القيام بوظائفه الاقتصادية الأساسية، والتي تتمثل في تخصيص الموارد الاقتصادية وموازنة المخاطر وتسوية المدفوعات بالكفاءة اللازمة، والقدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى مع وجود بعض الصدمات أو الأزمات أو الحالات التي تستلزم تغييرات هيكلية كبيرة. (bank, december 2003)

البنك المركزي الكندي يعرف حالة الاستقرار المالي على أنها الحالة التي تنتفي فيها أية تهديدات من شأنها التأثير على أداء الاقتصاد الكلي وأداء القطاع المالي والقطاعات الأخرى. (chant, september 2003, pp. 3-4)

أما **بنك التسويات الدولية** يرى أن الاستقرار المالي هو الحالة التي ينتفي فيها وجود أي عوامل من شأنها إحداث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأصول المالية، أو التأثير في قدرة المؤسسات المالية على مواجهة التزاماتها التعاقدية.-(crockett, 11 12 july 1997.)

ويمكن تعريف **"الاستقرار المالي** بأنه الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، وفي حالة وقوع الأزمات يستمر في أداء وظيفته المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية ومواصلة أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين، مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان والسيولة، أو مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، مع مراعاة تناسب نمو قيم الأصول المالية مع نمو الاقتصاد الحقيقي، ونمو فرص

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العمل المنتج والمستدام. كما يمكن أن تتحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الاقتصاد الحقيقي".

3. علاقة الاستقرار المالي بمقومات عمل البنوك المركزية

لتحديد العلاقة بين الاستقرار المالي والبنوك المركزية، وجب لزاما إسقاط مفهوم الاستقرار المالي –الذي يعتبر هدفا جديدا تعمل مختلف النظم المالية العالمية على تحقيقه خاصة بعد الأزمة المالية العالمية- على مقومات البنوك المركزية، والذي تبين أنه يرتبط بشكل توافقي مع مهامها وأهدافها، وتحقيقه لا يتم دون تطوير آليات عملها، نظرا لكونها المسؤولة على وضع وتنفيذ السياسة النقدية للدول، وأول المتأثرين بتداعيات الأزمات وأكبر المتضررين من انعكاسات عدم الاستقرار المالي.

1.3 علاقة الاستقرار المالي بارتفاع أسعار قيم الأصول

يمكن القول أن ارتفاع أسعار قيم الأصول بصورة مبالغ فيها أو ما يسمى بالفقاعة السعرية، يزيد من توقعات تعرض القطاع المالي لأزمة مستقبلية نتيجة ارتفاع قيمة الضمانات، المقدمة للحصول على قروض من البنوك، بما لا يعكس قيمتها الحقيقة، وبالتالي يحدث خلل في طرفي ميزانية القطاع العائلي والبنوك، من حيث حجم المديونية إلى إجمالي الأصول، فتصبح هذه النسبة مشوهة، وهو ما قد يؤدي في حالة انخفاض الأسعار إلى أزمة ليس فقط بالقطاع المالي بل بالاقتصاد الحقيقي أيضا. وكذلك فإن الأسواق تتأثر سلبا بالتقلبات الحادة وغير المبررة في أسعار الأصول، وعلى صعيد قطاع الشركات، فإنه على الرغم من أن الاقبال على حيازة الأسهم والتوظيف بالتزامن مع هذه التدفقات قد يشكل عبئا على الشركات ومن ثم يؤدي إلى حدوث اضطرابات بها على المديين المتوسط والطويل.

2.3.علاقة الاستقرار المالي بالسياسات الاقتصادية

تتشكل السياسة الاقتصادية لكل دولة من السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث يشير الاقتصاد الكلي عمومًا إلى تشابه بين تعريف كل من السياستين، إذ تعرف السياسة النقدية على أنها استخدام عرض النقود وأسعار الفائدة للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، في حين تعرف السياسة المالية على أنها استخدام مستويات الإنفاق الحكومي وفرض الضرائب للتأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد، لأنه يمكن استخدامهما لمحاولة تحفيز الاقتصاد في حالة الركود، أو كبح الاقتصاد النشط "عن مقدرة الإنتاج على تلبية الطلب المتسارع".

ومن المهم فهم الاختلاف بينهما لتحديد نوع السياسة المناسبة في حالة اقتصادية معينة، إذ أن هناك اختلاف هام بين السياسة النقدية والسياسة المالية من حيث التأثير على أسعار الفائدة بطرق معاكسة، فالسياسة النقدية تُخفّض الفائدة عندما تحاول تحفيز الاقتصاد، وترفعها عندما تسعى إلى تهدئة الاقتصاد، ومن ناحية أخرى فإن السياسة المالية التوسعية غالبًا ما يُعتَقد أنها تقود إلى زيادة أسعار الفائدة، ويعود السبب في ذلك إلى أن السياسة المالية التوسعية سواءً كانت على شكل زيادات في الإنفاق أو على شكل تخفيضات ضريبية ستؤدي إلى زيادة في عجز الميزانية الحكومية، ومن أجل تمويل الزيادة في العجز، على الحكومة أن تزيد من اقتراضاتها بإصدار المزيد من سندات الخزينة، وهذا سيرفع الطلب الكلي على الاقتراض في الاقتصاد، وبالتالي زيادة الطلب ستقود إلى الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية للأموال المتاحة للإقراض في السوق. (طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، يوليو 2005، صفحة 122)

كما لدى البنوك المركزية الفرصة لتغيير اتجاه السياسة النقدية في كثير من الأحيان بشكل أسهل مما قد يكون عليه الحال في حالة ما تعلق الأمر بتغيير السياسة المالية، وذلك كون البنوك المركزية هي المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية وفقا للعوامل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاقتصادية الداخلية والآليات النقدية التي تتوفر عليها وتتحكم فيها، بينما تغيير السياسة المالية يتطلب مشاورات وقرارات حكومية كما يحكمه ظروف ومعطيات اقتصادية خارجية من المستحيل التحكم فيها أو التنبؤ بها، إلى جانب عدم توفر آليات واضحة المعالم تمكن من تنفيذ السياسات المالية والتحكم فيها من غير تلك التي تسير بها البنوك المركزية سياساتها النقدية.

يمكن القول أن تحقيق السياسة الاقتصادية لا يتم إلا من خلال تطبيق السياستين النقدية والمالية معا بالشكل التوافقي الذي يضمن تجانس أهداف إحداهما مع متطلبات وأهداف الأخرى. الأمر الذي فرض ولازال يفرض على جميع دول العالم ضرورة إيجاد الحلول المناسبة والضامنة لتحقيق متطلبات الاستقرار المالي سواءً المحلي أو العالمي وفقا لتطبيقات السياسات النقدية والمالية المنتهجة.

3.3علاقة الاستقرار المالي بالقطاع المالي

يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الانتاجية للمستويات القصوى الممكنة. ومن ثم، فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتنعكس سلامة القطاع المالي وقدرته على امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي. (الشاذلي، 2014، صفحة 17)

وتشير الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة بين تطور القطاع المالي وزيادة مستويات النمو الاقتصادي، فزيادة مستويات العمق المالي تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة أسواق السلع والخدمات، والتخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الخام وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار. (العربي، 2012، صفحة 208)

ومن المعلوم أن هناك علاقة ارتباط قوية بين التطورات في البيئة الاقتصادية الكلية، وبين أداء القطاع المالي (بنوك، مؤسسات مالية، تأمينات...)، باعتباره وسيط يتم فيه حشد المدخرات وتوجيهها للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية المنتجة، ويعتبر حدوث أي خلل سواء في القطاعات الاقتصادية المستخدمة لتلك الأموال أو في القطاع المالي المصدر لها، من دواعي حدوث أزمة بكل منهما سواء بالتبعية أو بالتوازي. والعلاقة هنا ليست علاقة سببية بقدر ما هي علاقة ارتباط لاعتماد كل منهما على الآخر. ومن الأمور الهامة لتحقيق الاستقرار المالي، قيام البنوك المركزية باستخدام نماذج قياسية تستهدف الوقوف على العلاقة بين أداء الاقتصاد الكلي ممثلا في تطورات المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبين سلامة القطاع المالي ممثلة في بعض مؤشرات السلامة المالية. ومن بين المؤشرات الأساسية للحكم على أداء الاقتصاد الكلي وأكثرها تأثيرا وتأثرًا بأداء القطاع المالي نجد: التطورات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمارات المنفذة، سعر الصرف، مؤشر بورصة الأوراق المالية، مستوى الديون المتعثرة، وفي مرحلة متقدمة يأتي دور اختبارات التحمل (stress testing)، والتي تبين تأثير حدوث صدمة في متغيرات أداء الاقتصاد الكلي على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المالي.

وينبغي على البنوك المركزية القيام بالتحديث والتطوير المستمر للتعليمات الخاصة بالمراجعة الإشرافية، وتشجيع البنوك على تطوير وتفعيل إدارة المخاطر لديها، وحثها على إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة (stress testing) آخذة بالاعتبار بعض السيناريوهات التي يتم تحديدها في تعليمات يصدرها البنك المركزي، تتعلق بالمخاطر المختلفة التي قد تواجه البنك (مثل مخاطر: الائتمان، التركزات الائتمانية، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل)، وقياس أثرها على الأوضاع المالية للبنوك لتحديد مدى قدرتها على مواجهتها. (الشاذلي، 2014، صفحة 58)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.3علاقة الاستقرار المالي بالاستقرار النقدي

من المعلوم أن البنوك المركزية تعمل على ضمان الاستقرار النقدي باستخدام أدوات السياسة النقدية لتنظيم والتحكم في حجم وتكلفة وتوافر واتجاه الأموال والائتمان في الاقتصاد، لتحقيق بعض أهداف الاقتصاد الكلي مثل استقرار الأسعار والعمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المستدام. ويعتبر النظام المالي أهم قناة لتنفيذ السياسة النقدية، حيث لا تؤثر الأدوات النقدية بما في ذلك معدل الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ومتطلبات الاحتياطي الإجباري وما إلى ذلك على الأنشطة الاقتصادية بشكل مباشر، فهي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية من خلال تأثيرها على الموارد المتاحة في القطاع المالي، وتؤكد حالة التكامل والتشابك بين الدور الذي يقوم به القطاع المالي ودور السياسة النقدية على عدم إمكانية تحقيق الاستقرار المالي على معزل من الاستقرار النقدي.

يتم التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة التحوط الكلي (الاستقرار المالي) وبالتالي يتم استخدام كلا النوعين من أدوات السياستين النقدية والتحوطية الكلية (المالية) معا لتحقيق الأهداف الثلاثة (استقرار التضخم، ديناميكية النشاط الاقتصادي، والحفاظ على الاستقرار المالي)، في هذه الحالة ولأن البنك المركزي يضطر في نهاية المطاف إلى موازنة أهدافه، فإنه سوف يركز على تصحيح الاختلالات المالية المحتملة في قراراته بشأن السياسة النقدية، لأن ذلك يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي. وبالرغم أنه من الصعب رسم خطوط مستقيمة بين النظرية الاقتصادية والممارسة الفعلية، إلا أنه من الأفضل للسياسة النقدية الاستجابة للتغير في درجة الاستقرار المالي، بينما تتفاعل في الوقت نفسه مع توقعات التضخم والنشاط الاقتصادي، ولكن مدى قوة استجابتها يجب أن تكون مسألة كمية وتجريبية. (سمرة، أوت 2021)

5.3علاقة الاستقرار المالي بالسياسة النقدية

تتضح العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المالي من خلال تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية كسعر الفائدة، على قدرة الشركات العاملة بالاقتصاد على خدمة مديونيتها للبنوك، وكذلك تأثير التطورات في أسعار الفائدة على أسعار الأصول المالية والسلع، وبالتالي على ثروة القطاع العائلي. بالإضافة إلى أن تفعيل دور أدوات السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي كاستخدام سعر الفائدة لتحفيز النمو، ووجود سياسة واضحة لسعر الصرف تحد من التقلبات غير المبررة وتمنع عمليات المضاربة على العملة، يدعم جهود تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزز التنافسية الدولية. وبما أن السياسة النقدية هي المقوم الأساس لعمل البنوك المركزية التي يقع على عاتقها تنفيذها وضمان تحقيق أهدافها وعلى رأسها تحقيق الاستقرار النقدي انطلاقا من المحافظة على استقرار اسعار الأصول المالية ووصولا إلى ضمان تحقيق الاستقرار المالي، إذن فهذا الأخير أيضا يقع على عاتقها. ويمكن توضيح هذه العلاقات المترابطة من خلال الشكل الموالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

شكل رقم01:العلاقة بين الاستقرار المالي والاستقرار النقدي

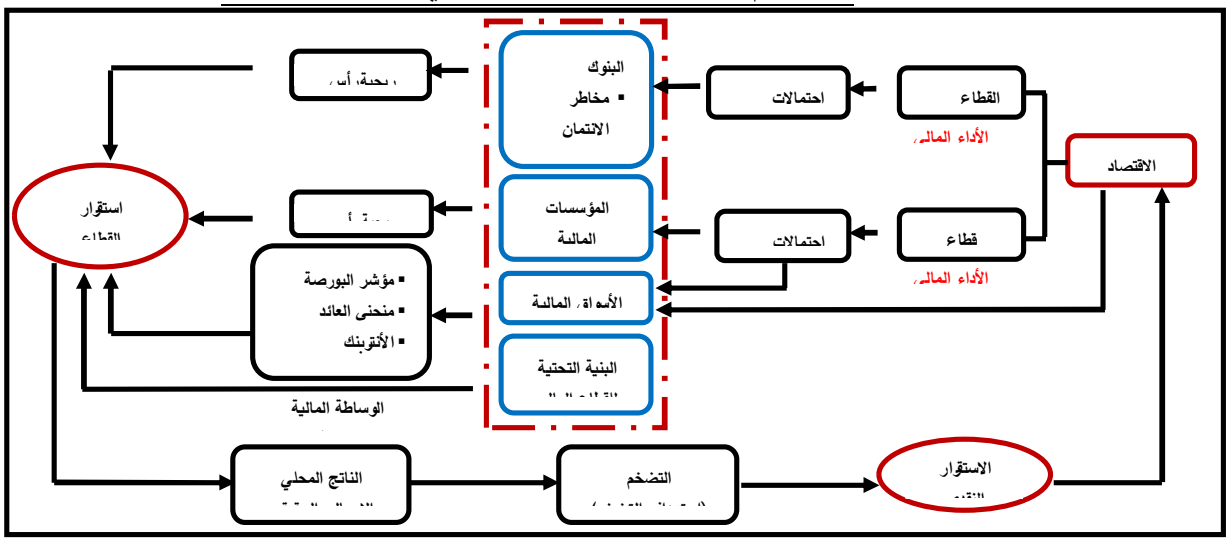

المصدر: د/ أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، 2014، ص 18.

من الشكل يتضح أن استقرار القطاع المالي مرتبط أساسا بالأداء المالي للقطاع العائلي وقطاع الشركات، الذي ينعكس بدوره بشكل مباشر على أداء مكونات البنية التحتية للقطاع المالي (البنوك، المؤسسات المالية غير المصرفية، الأسواق المالية)، من خلال مؤشراتها المالية التي توضح مدى بلوغ الاستقرار المالي والمحافظة عليه، إلى جانب وجود ناتج محلي حقيقي في ظل التحكم في مؤشر التضخم من طرف السياسة النقدية الأمر الذي سينعكس على مدى تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي يتضح حجم، قوة وصلابة الاقتصاد الكلي، وعليه فإن الاستقرار الاقتصادي للدولة مرتبط بتحقق الاستقرار النقدي والمالي معا، وبمدى توافق وتجانس أهداف السياستين النقدية والمالية وأنَّ لا معزل لإحداهما عن الأخرى.

6.3علاقة الاستقرار المالي بالمالية الاسلامية

خلصت عدة دراسات إلى أن الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي نتجت عن عدم الالتزام بالضوابط الشرعية للصناعة المالية الإسلامية، حيث أظهرت السبب الرئيسي وراء تكرار الأزمات المالية، بل وبينت هشاشة النظام الرأسمالي الذي لا ضابط له في التجارة والتنافس بلا قيود أو قواعد سوى حرية الأسواق، والذي يدعوا إلى جعل السوق حلبة صراع حر بين المستثمرين وعدم تحليهم بروح المسؤولية بل زرع في نفوسهم الجشع والطمع، الأمر الغير الحكيم الذي يتنافى وقواعد الشرع.

ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من آثار مدمرة، تبنت العديد من الدول آليات واستراتيجيات تهدف من خلالها إلى تلافي الأزمة المالية والحد من تداعياتها، إلا أن أغلبيتها باءت بالفشل، وفي خضم هذه المحطات تعالت النداءات لتبني النظام المالي الإسلامي كنظام أصيل يمنع ويحد من وقوع هذه الصدمات والتقلبات المتكررة، هذا النظام القائم على منع كل المعاملات التي تحدث الضرر بأحد أطراف العملية المالية، بل يقوم أيضا على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

4. مساهمات البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

خلال مسيرتها في سبيل إيجاد الحلول اللازمة لتبعات وتداعيات مختلف الأزمات المالية عبر التاريخ بهدف استرجاع حالة التوازن الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي لاقتصاديات الدول والاقتصاد العالمي ككل، تحملت البنوك المركزية مسؤوليات وقدمت عدة مساهمات وواجهت الكثير من التحديات التي كان لزاما عليها التعامل معها وتخطيها.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وتتجلى مساهمة البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال جملة المهام والمسؤوليات المتكاملة فيما بينها والتي تقوم بها على النحو الذي يساهم في حشد الجهود وتوجيه المساعي وتوظيف الأدوات والعناصر النقدية بالشكل الذي يضمن بلوغ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. وبالتالي تقترن هذه المساهمة بعدد من الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية نذكر أبرزها فيما يلي:

1.4 مسؤولية ضمان سلامة الجهاز المصرفي:

يتمثل الدور التقليدي الرئيسي الذي يقوم به البنك المركزي في غالبية الدول، في العمل على إرساء سياسية نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي واستقرار المستوى العام للأسعار، إلى جانب الاستقرار الخارجي المتمثل في استقرار سعر الصرف. وضمن هذا الإطار اتجهت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة إلى التركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية، وذلك في ضوء تحرير أسواق رأس المال وأسواق الصرف، ويتركز الدور الرقابي للبنوك المركزية حول توفير البيئة المصرفية المناسبة وضمان سلامة الأوضاع المصرفية. (طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، يوليو 2005.)

في حالة حدوث اختلالات في القطاع المصرفي يشكك في قدرته على مواجهة الصدمات، حيث أن حالة عدم الثقة يصعب التكهن بآثارها، فقد تسود ليس فقط لدى المتعاملين مع البنوك، بل قد تمتد للمتعاملين بالقطاع المالي بأكمله. ومن الأخطاء الجسيمة الشائعة عند حدوث الأزمات المالية، لجوء أصحاب رؤوس أموال البنوك، ومديريها، والسلطات العامة لعدم الإفصاح عن الخسائر التي لحقت بالجهاز المصرفي، بل قد تبادر البنوك بإخفاء القيمة الحقيقية للقروض المتعثرة والإعلان عن ملاءة مالية لا تعكس حقيقة الأوضاع. وقد يتم تقديم قروض جديدة لعملاء متعثرين، يصعب في ظل الأزمات عودتهم إلى تحقيق أرباح، وهو ما يحدث في بعض الأحيان بتشجيع من السلطات لضمان استمرارهم في خدمة ديونهم المستحقة السداد، وقد يفضي التأخر في تقدير الخسائر إلى وقوع خسائر أكبر في ضوء القيام بإقراض مزيد من الأموال لمؤسسات الأعمال. كذلك فإن مديري البنوك قد يتعرضون في هذه الأحوال إلى إغراء "المقامرة" عن طريق دفع أسعار فائدة أعلى من أسعار السوق لاجتذاب الودائع، ثم يقومون بإقراض هذه الأموال للمشروعات عالية المخاطر ذات العائد المرتفع، بما أنهم لا يتوقعون تحمل نتائج تصرفاتهم بالكامل، في ضوء ثقتهم بوجود تأمين صريح أو ضمني على الودائع، أو توقع مبادرة الحكومة بكفالتهم ماليا لإنقاذهم من الأزمة. (حشاد، 1994، صفحة 54)

2.4 مسؤولية تثمين الرقابة المصرفية:

تتضح أهمية نظم الرقابة المصرفية التحوطية الفعالة لتحقيق الاستقرار المالي، من خلال اضطلاع الجهاز المصرفي بدور مركزي في تعبئة المدخرات وتوزيعها، وفي تنفيذ المعاملات عبر نظام المدفوعات. وتتمحور مهمة نظم الرقابة المصرفية حول ضمان توخي البنوك الحيطة والحذر، والتأكد من أن رؤوس أموالها والاحتياطات تكفي لمواجهة المخاطر المترتبة على ما تقوم به من أعمال. (IFM -c.-j. l., 1996)، وقد تهدد جوانب الضعف في الجهاز المصرفي الاستقرار الاقتصادي في البلد المعني والبلدان الأخرى على حد سواء. ولذا فقد حظي إيجاد السبل الكفيلة بتقوية النظم الرقابية باهتمام دولي متزايد. (IFM c. a., 1997)

3.4 مسؤولية ضبط المستوى العام للأسعار:

يمكن للبنوك المركزية القيام بدور فعال في تجنيب الاقتصاد التأثيرات الكارثية لانفجار فقاعة أسعار الأصول التي تلحق الضرر ليس فقط بالقطاع المصرفي، بل بالقطاع المالي ككل والقطاع الحقيقي أيضا، وذلك من خلال اتباع البنك المركزي لسياسة نقدية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تحفظية، ومتابعة التطورات في أسعار الأصول إلى جانب متابعته واستهدافه للمستوى العام للأسعار (التضخم)، واعتماد القرارات الصادرة عن السياسة النقدية على بيانات الأصول إلى جانب المستوى العام للأسعار.

4.4 مسؤولية تنظيم حجم الائتمان:

إن قدرة البنك المركزي على الموازنة بين التطورات في حجم التمويل والتطورات في أشباه النقود يعزز الثقة في النقود وفي القدرة على الوفاء بالعقود المالية، وتسوية المعاملات المالية. ويسهم التوزيع الكفؤ والفعال لموارد الاقتصاد الحقيقي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، ووجود آليات لقياس وتسعير المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان في تعزيز الثقة في النقود، وفي القطاع النقدي والمصرفي.

5.4 التوجهات الحديثة في دور البنوك المركزية:

تطور دور البنوك المركزية منذ أوائل الثمانينات، ليضطلع بدور أكبر وأوسع يتمثل في السعي من خلال السياسات النقدية إلى التأثير بشكل غير مباشر في أسواق الصرف والتفاعل بشكل ديناميكي مع دورة النشاط الاقتصادي بالتأثير على حجم الائتمان الممنوح من خلال إجراءات انتقائية، لتوجيه الائتمان نحو القطاعات التي ترغب الدولة بتنميتها، بل واتسع دور البنوك المركزية ليشمل العمل على مساعدة الحكومة على تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية.

6.4 الإطار الجديد لعمل البنوك المركزية:

يتضمن الإطار الجديد لعمل البنوك المركزية مجموعة من الضوابط والاجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي، والحد من تداعيات الأزمات على الاقتصاد. كما يتضمن هذا الإطار تنظيم عمليات منح الائتمان والرافعة المالية وأسعار الأصول علاوة على مجموعة من الأدوات الاحترازية المستحدثة في إطار الاستقرار المالي أو ما يعرف ب macro prudential tools والتي يمكن باستخدامها الحد من انتقال تداعيات الأزمات المالية من القطاع المالي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال خلق إطار عام يوضح طبيعة التأثير المتبادل بين القطاع المالي وباقي قطاعات الاقتصاد. (frankeljacob, 2001)

7.4 توسيع نطاق أهداف البنك المركزي:

يتضمن الإطار الجديد لعمل البنك المركزي قيامه كإجراء احترازي بتوسيع نطاق الأهداف المناط بالسياسة النقدية تحقيقها، ليشمل تحقيق الاستقرار المالي إلى جانب الهدف الرئيسي وهو استقرار الأسعار، واعتماد آليات تسهم في التأكد من استقرار أسعار الأصول، إلى جانب تلك المتعلقة بمتابعة التطورات في حجم الائتمان. وفي هذا الإطار يتعين على البنك المركزي عند تحديد المدى الزمني لتحقيق الاستقرار المالي، أن يفوق المدى الزمني اللازم لتحقيق استقرار الأسعار.

كانت هذه أهم مساهمات البنوك المركزية في سبيل تحقيق الاستقرار المالي غير أنها تبقى غير كافية وتستدعي تدعيمها وتطويرها باستمرار بما يتناسب ويتوافق مع التطورات الحاصلة في العمليات الاقتصادية والتعاملات المالية التي تنتج عنها، كما أن سبيل تنفيذها لا يخلو من التحديات والمعوقات.

5.متطلبات تحقيق الاستقرار المالي:

يتطلب تحقيق الاستقرار المالي توفر عدة متطلبات مهمة وأساسية لبلوغه يتمثل أهمها فيما يلي:

أ. توفر قطاع مالي كفأ: يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على توجيه المدخرات لتمويل فرص الاستثمار المنتجة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل، ورفع مستويات الانتاجية للمستويات القصوى الممكنة. ومن ثم فإن تحقيق الاستقرار في القطاع المالي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتنعكس سلامة القطاع المالي وقدرته على امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ب. توفر استقرار نقدي: يتطلب الاستقرار المالي استقرارا نقديا يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، ووجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، يستطيع بدرجة مناسبة من الكفاءة تنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويحول دون تركز وتراكم مخاطره خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.

ت. توفر إطار عام للاستقرار المالي: من خلال استعراض الدروس المستفادة من الأزمات المالية الحاصلة عبر التاريخ، تبين أن حدوث أزمات مالية ومصرفية في دولة ما، قد يؤثر سلبا على القطاعات المالية والمصرفية في دول أخرى، فعلى سبيل المثال أثرت الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا (1997-1998) بالسلب على العديد من البنوك خارج المنطقة محل الأزمة، كالبنوك اليابانية والبنوك الأوروبية وخاصة البنوك الألمانية والتي انخرطت بشدة في التعامل مع البنوك والأسواق المالية الآسيوية خلال الفترة السابقة للأزمة، ومن المعلوم أن التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية التي اندلعت في أواخر عام 2008، قد امتد ليطال إلى جانب الدولة التي كانت مهدا لها(الولايات المتحدة الأمريكية)، غالبية النظم المالية في دول العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن هذا المنطلق فقد كان من الضروري حث الدول ومساعدتها على وضع الأطر الخاصة بها على المستوى المحلي الرامية إلى بلوغ الاستقرار المالي وفقا للأطر التي اقترحتها المؤسسات والمنظمات الدولية، والعمل على تنفيذها بهدف تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي.

وعليه يمكننا استخلاص أن:

"مفهوم الإطار العام للاستقرار المالي: يشير إلى مجموعة الآليات والأطر والنظم، التي تعمل جميعها في ضوء استراتيجية محددة، لتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليص فرص انتقال هذه التداعيات للاقتصاد الحقيقي. كما أنه من الضروري تضمين هذا الإطار مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف مواطن الضعف والقوة بالنظام المالي، بحيث يتم مراقبتها ومتابعتها بصورة دورية من طرف جهات محددة لديها سلطة تحديد الاجراءات التصحيحية لمواطن الضعف في الأوضاع العادية، وكذلك سلطة توجيه القطاع المالي نحو مواجهة تداعيات الأزمات عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفته كوسيط مالي".

والجدير بالذكر أن الهدف من وضع إطار عام للاستقرار المالي، هو تصميم آليات تحول دون تحول المشكلات المالية إلى مشكلات نظامية، أو تهديدها لاستقرار الاقتصاد الحقيقي، حيث يتم مراعاة الموازنة بين هدف تحقيق الاستقرار المالي وهدف تعزيز قدرة الاقتصاد على مواصلة النمو.

6.مكونات الاستقرار المالي (مؤسساته)

يتوقف تحقيق الاستقرار المالي على مدى قوة وتجانس النظام المالي المعتمد، والسياسة المالية المطبقة في اقتصاد ما، من خلال ضبط مسار وتوحيد أهداف الآليات المالية المتوفرة حصرا في القنوات القانونية لتدفق الأموال المشكلة للنظام المالي وفق ما تحدده السياسة المالية.

1.6 النظام المالي:

النظام عبارةٌ عن مجموعةٍ من المدخلات، التي تتفاعل فيما بينها، من خلال عمليات لتحقيق أهدافٍ معينةٍ وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف، مثل النظام المالي الذي يعتبر تجمعاً لأسواقٍ مختلفة، أو مؤسّساتٍ ماليةٍ وظيفتها الموازنة بين مدّخرات أيّ شخصٍ

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مع استثمار شخصٍ آخر، ويعتبر النظام المالي من أهمّ معايير تحديد قوة الدولة حيث يوضّح القدرة المالية والاقتصادية لها. ويتكون النظام المالي لأي اقتصاد من عدة مكونات نذكر أهمها فيما يلي:(https://mawdoo3.com/)

أ. توفر المنشآت التي تقوم بتحريك الأموال (البنوك):

تشمل جميع المؤسسات المالية، التي يتمّ من خلالها جمع المدخرات، ثمّ توجيهها إلى المستثمرين، أو من يرغب باستخدامها، وتنقسم المؤسّسات المالية إلى مجموعتين، هما:

- **الوسطاء الماليون (المؤسسات):** وتعني استحواذ إحدى الوحدات الاقتصادية على الموارد المالية بهدف إتاحتها وتحويلها إلى وحداتٍ اقتصادية أخرى، بمعنى أنها مؤسّسات وسيطة بين المدخرين والمقترضين لتسهيل عملية تحويل الأموال، وتتمثل في: البنوك (البنوك التجارية، بنوك الادخار، مؤسّسات المدخرات والقروض)، شركات التأمين، شركات الأوراق المالية، المؤسسات المالية غير المصرفية، صناديق التأمين التحوطية، شركات الاستثمار، شركات التأجير، اتحادات الائتمان، وصناديق التقاعد.
- **مؤسّسات توزيع الأوراق المالية:** هي عبارةٌ عن مؤسّساتٍ مالية تلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري في الخدمات المالية قصيرة الأجل مثل: سماسرة الأوراق المالية، ومصارف الاستثمار، وتجار الأوراق المالية وغيرها، وتحصل هذه المؤسّسات على عمولةٍ مقابل بذلها لمجهود الوساطة بين الطرفين.

ب. توفر الأوراق المالية، أو الأصول المالية، أو الأدوات المالية:

وتشمل السلع أو البضائع التي تتعامل بها مؤسّساتُ الوساطة المالية، وتنقسم إلى مجموعتين هما:

- **الأوراق المالية الأوليّة:** وهي عبارةٌ عن أوراقٍ ماليةٍ أو التزاماتٍ ماليةٍ مباشرةٍ تُصدرها الأطراف أو الشركات التي تعاني من العجز الماليّ على نفسها، لتشتريها المؤسّسات المالية ذات الفائض المالي، وتأخذ عدّة أشكال مثل: الديون، القروض والسندات، صكوك التمويل، والأسهم.
- **الأوراق المالية الثانوية:** وهي عبارةٌ عن أوراقٍ تصدرها مؤسّساتُ الوساطة المالية للمدخرين، حيث تقوم هذه المؤسّسات ببيع استحقاقاتٍ ماليةٍ للمستثمرين واستخدام حصيلة البيع في شراء أوراقٍ ماليةٍ أوليةٍ.

ت. توفر الأسواق المالية:

وتشمل أسواق النقد، وأسواق رأس المال وأسواق الأسهم والسندات، وهي عبارةٌ عن الأماكن التي يتمّ تداول الأوراق المالية فيها، كما تُعتبر بأنّها القنوات التي يتمّ من خلالها تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض المالي إلى الوحدات التي تعاني من عجزٍ ماليّ، كما تسهّل عملية تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، وأحد القنوات الرئيسية لتمويل إنشاء المشروعات والتوسع في الاستثمارات.

ث. توفر تسهيلاتٍ لعملية تبادل الأوراق المالية: ومن أهمّ هذه التسهيلات:

- **نظام نقدي:** ويعني توفر وحدة قياس متداولة لجمع الوحدات، يتمّ من خلالها قياس أسعار النقود.
- **المعلومات:** تضم المؤشرات والحركات المالية لاتخاذ قرار البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالأوراق المالية.
- **البنية التحتية:** وتشمل الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية، ونظم المدفوعات والتسوية والمقاصة، ونظم المحاسبة والإجراءات أو التشريعات المتبعة في تنظيم عملية التعامل مع الأوراق المالية، وتحديد نطاق نشاط المؤسّسات العاملة في المجال الماليّ.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يلاحظ من مكونات النظام المالي أن أي من هذه المكونات لا يمكن له العمل بمعزل عن الآخر، وإنما يؤثر ويتأثر كل منها بالتطورات في المكونات الأخرى، ويشكل حدوث اضطراب أو ضعف في أداء أحد هذه المكونات مصدرا رئيسيا لعدم استقرار النظام المالي بأكمله.

7. المالية الإسلامية وعلاقتها بالاستقرار المالي

نشأت المالية الإسلامية وانتشرت في العالم الإسلامي وغير الإسلامي استجابة لتطلعات الأفراد والشعوب التي أدركت مدى خطورة النظم الربوية المدمرة لكيانها، والمحطمة لقوى الفعل الاقتصادي فيها، ومن هنا تطلع كل منها إلى الخلاص من النظم الربوية وإيجاد مؤسسات مصرفية شرعية تستمد ذخيرتها من أحكام الشريعة الإسلامية. ويقترن مفهومها غالبا بمفهوم التمويل الإسلامي للارتباط المطلق بينهما.

1.7 مفهوم التمويل الإسلامي وقواعده:

هو نوع أو أسلوب تمويل يستند إلى قاعدة فقهية أساسية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الأجنبي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو بالعمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبره العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره على طريقه تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها. (مندور، 2013، صفحة 237) ويقوم التمويل الإسلامي على قواعد اقتصادية تضبطها أحكام الشريعة الإسلامية أهمها: (مندور، 2013، الصفحات 237-242)

أ.التملك: يقضى أنه لابد من التملك لاستحقاق الربح، لأن من ملك شيئا يستحق أية زيادات تحصل في ذلك الشيء، فلو ملك إنسان غنما أو إبلا فسمنت وكبرت وتوالدت، فإن جميع تلك الزيادات تكون للمالك حقا من حقوقه نتيجة لتملكه للأصول والأمهات. ومثل ذلك لو قام شخص بزراعة قطعة أرض يمتلكها قمحا، فإن المحصول الذي يجنيه من هذه الأرض هو ملك محض له، ومثل ذلك أيضا لو اشترى تاجر سلعة بثمن ثم باعها بثمن أعلى، فإن الزيادة التي حصلت في كميه النقود التي لديه أيضا ملك محض له.

ب. الواقعية: بمعنى الفطرة ببساطتها وسهولتها دون أي تعقيدات ذهنية وافتراضات تحكمية، وتقتضي واقعية التمويل قاعدتين أساسيتين:

- **القاعدة الأولى:** ينبغي أن يكون الشيء المملوك مما يحتمل بطبيعته الزيادة، فإذا لم يكن الشيء قابلا للزيادة بطبيعته لا يمكن أن يكون للمالك زيادة (ربح) في ملكه، وهذه الزيادة الطبيعية يمكن أن تكون أسبابها عوامل طبيعية محضة كما هو الحال في الأنعام والنبتات، أو جهد الانسان (عمل) كنشاط الخياطة، أو عوامل العرض والطلب في السوق.
- **القاعدة الثانية:** هي ربط ما يحصل عليه المالك بوجود زيادة حقيقية في الشيء المملوك، فلو وجدت زيادة حقيقية استحق المالك زيادة فيما يملك، وإن لم توجد زيادة أو وجد نقص لم يستحق شيئا أو نقص عليه ماله المملوك له.

ت. ربط التمويل بالسلع والخدمات: تقضي بأن كل عملية تمويلية لابد أن تمر من خلال السلع والخدمات، سواء في إنتاجها كما في التمويل بالمشاركة والمضاربة، الذي هو تمويل لمشروعات انتاجية بطبيعته، لأنه لا يمكن فيه إلا تقاسم الأرباح، أو في تداولها (أي السلع والخدمات) كما في التمويل بالبيوع والإجازات.

2.7 مقومات المالية الإسلامية:

تحتاج المالية الإسلامية كغيرها من الأنظمة المالية الأخرى لآليات ومكونات مالية ومقومات تقنية وموضوعية لتطبيقها، ومراقبة عملياتها، وتحقيق أهدافها، أهمها يتمثل فيما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أ. البنوك الإسلامية:

بما أن البنوك هي المؤسسات المالية الفاعلة والمؤطرة لأي نظام مالي في العالم مهما كان نوعه والضامن القانوني لقيام أي نشاط اقتصادي يترتب عنه تعامل مالي، كذلك المالية الإسلامية تقوم على أساس نشاط البنوك الإسلامية التي تعمل وفقا لضوابط الشريعة الإسلامية.

تعريف 01: البنوك الإسلامية هي تلك البنوك التي تقوم بالعمل وفق ما تفرضه أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتميزت هذه البنوك عن غيرها بعدم التعامل بالفائدة الربوية سواء على القروض او الودائع، ولكن اتسمت علاقتها بعملائها بأنها علاقة شريك مع شريكه حيث لا يحدد عائدا مسبقا على الاموال المودعة لديها أو تقدم أموال لعملائها في صورة أموال بالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة. (مندور، 2013، صفحة 22)

وتقوم البنوك الإسلامية بأداء الخدمات المصرفية المختلفة كتلك التي تقوم بها البنوك التقليدية مقابل عمولات تتقاضاها، كما تضيف الكثير على المهام التقليدي أداة للبنوك التجارية لتجعل من البنك الإسلامي أداة تحقيق وتعميق للتعاملات المرتبطة بالقيم الروحية، ومركزا للإشعاع ومدرسة للتربية وسبيلا عمليا إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية ولذا فهي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع.

تعريف 02: البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستمرة للشريحة الإسلامية، بما يخدم شعوب ويعمل على تنمية اقتصاداتها. (مندور، 2013، صفحة 145)

من التعريفين السابقين يمكن استخلاص أن:

"البنك الإسلامي مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنموية، انشائية واجتماعية، يستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد أحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي بين الأفراد بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية". (خبابة ، 2008، صفحة 146) فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج، رسالة لا تتعدى كم التمويل ومنهج تعمل في إطاره يستمد قواعده من آداب وقيم وأخلاق وقواعد الشريعة الإسلامية."

ب. نشأة البنوك الإسلامية:

عندما كانت الدولة الإسلامية قوية تعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، كانت هناك مؤسسات مالية تفي باحتياجات الأفراد والجماعات كبيت مال المسلمين، وفي العصر الحديث وبعد أن تغيرت أوضاع الناس كنتيجة لتغير ظروف الحياة وظهور النقد الورقي ظهرت البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة، ولكن الغيورين على الإسلام قاموا بالدعوة لإنشاء بنوك إسلامية وبدأت أول محاولة لتنفيذ توجيهات الله عز وجل والمتمثلة في إنشاء بنوك الادخار المحلية بمصر بمحافظة الدهليقية وهي أول مدينة شهدت ميلاد أول تجربة للبنوك الإسلامية وإن كانت لم تستمر سوى بضعة سنوات (1963-1967) وهو أول بنك بلا فوائد، بالإضافة إلى تأسيس بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 الذي نص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفوائد أخذا وعطاءا وقد انحصر نشاطه في ثلاث مهام: (خبابة ، 2008، صفحة 150)

- ✓ شراء السلع وبيعها بسعر أقل من القطاع الخاص.
- ✓ تقديم الخدمات الاجتماعية المتمثلة في القروض الحسنة.
- ✓ صرف مرتبات شهرية وإن كانت بسيطة للمستحقين من كبار السن والعجزة وتحصيل الزكاة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لتنتشر منذ عام 1975 المصارف الإسلامية على نطاق واسع حيث أنشيء بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة في سنة 1977 بأمواله الخاصة، وقد كان النظام الأساسي لهذا البنك مصدرا كافيا لعدة مصارف إسلامية أسست بعده كبنك فيصل المصري السوداني في نفس السنة ليتوالى إنشاء البنوك الإسلامية خاصة بعد مباشرة البنك الإسلامي لتنمية أعماله في جدة سنة 1976، وهو أو بنك إسلامي دولي ساهمت فيه 36 دولة إسلامية. وإنشاء البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة عامة محدودة عام 1978 تجربة رائدة في تأسيس مصارف بدون فوائد. باشر أعماله في 22 سبتمبر 1979. ليتواصل بعدها التزايد المستمر لانتشار البنوك الإسلامية الناشئة في جميع أنحاء العالم خاصة في الدول العربية التي منها حتى من تطور بها الأمر إلى اعتماد المالية الإسلامية كنظام مالي لاقتصادها المحلي مثل: السودان.

3.7 أهداف البنوك الإسلامية: للبنك الإسلامي أهداف عديدة يسعى لتحقيقها هي: (خبابة ، 2008، صفحة 151)

أ. **الهدف التنموي:** تساهم البنوك الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، انسانية في إطار المعايير الشرعية من خلال عدة أبعاد من بينها ما يلي:

- تسعى إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي.
- تعمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية.
- تهتم بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة.
- تعمل على رفع معدل التشغيل والقضاء على البطالة عبر التوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامي.
- تعمل على تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية سواء في الصناعة، الزراعة أو التجارة.
- أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى وليس الهدف منه مجرد تجميع أموال المسلمين ولكن الهدف الأساسي هو توظيفها بالشكل الأمثل والفعال في المشروعات التنموية التي تضيف للناتج القومي وتتيح للمجتمع سلعا وخدمات في حاجة إليها وبالشكل الذي يعود عائده على كل من المودع للأموال وللبنك المستثمر وللمجتمع.

ب. **الهدف الاستثماري:** تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الإداري بين الأفراد وترشيد الإنفاق، بهدف تعبئه الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائداتها. وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنك الاسلامي فيما يلي: (خبابة ، 2008، صفحة 152)

- تحقيق زيادة متناسبة في معدل النمو الاقتصادي برفع مستوى توظيف عوامل الإنتاج المتوافرة والقضاء على البطالة المقنعة.
- إنماء وتنشيط الاستثمار بكافة الطرق وشتى الوسائل (تأسيس شركات جديدة والمساهمة في توسيع خطوط انتاج الشركات القائمة).
- ترويج المشروعات الاستثمارية سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الاسلامي.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية المختلفة (الترويج- التسعير- دراسة السوق والعميل...).
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة سواء التي يشرف عليها البنك أو التي سوف تجد نفسها مضطرة لتحسين أدائها.
- تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار لأسعار السلع والخدمات بما يتناسب مع مستوى الدخول حيث أن أحد أهم الأهداف الاستثمارية للبنك تطبيق الأسعار التوازنية العادلة.
- العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يساهم في عدالة الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ت. الهدف الاجتماعي: تعمل البنوك عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الاجتماعية. ويتم ذلك من خلال جانبين هما:

- **الجانب الأول:** التدقيق في مجالات التوظيف والتأكد من سلامتها والقدرة على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب وضمان عدم ضياع الودائع بالبنك، وإن كان التوظيف يحقق مجالا خصبا لرفع مستوى العمالة والدخول العاملة في المشروعات الممولة.
- **الجانب الثاني:** يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين عن طريق صناديق الزكاة، وإقامة رعاية المرافق الإسلامية العامة ودور العبادة وتوفير سبل التعليم والتدريب وتقديم المنح الدراسية ويستخدم البنك الإسلامي في هذا المجال عدة وسائل أهمها: (خبابة ، 2008، صفحة 154)

- العمل على تطوير ثقه المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي.
- حصر المستحقين للزكاة، والاتصال بهم وترتيب تلقيهم لأموالهم.
- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجانا للمسلمين.
- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية الصحية التي تقدم خدماتها مجانا للأمة الإسلامية.
- تأكيد جماعية العمل الاجتماعي الإسلامي وفتح مجالات الخير أمام أفراد الأمة الإسلامية.
- زياده الالتحام والتكافل بين أفراد الأمة الإسلامية بإيجابية الزكاة من خلال إعطاء كل ذي حق حقه.
- الارتباط الشديد للبعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية بالبعد الاقتصادي التنموي لهذه البنوك.

ث. الهدف الارتقائي والاشعاعي: يعمل البنك على الارتقاء بحاجات الأفراد على إشباعها الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات المصرفية كما يعمل بشكل مستمر على استحداث أدوات مصرفية اسلامية جديده سواء في مجال الموارد والودائع أو التوظيف، الائتمان والاستثمار. كما تسعى البنوك والمصارف الإسلامية إلى تجويد وإتقان أداء أجهزتها وفروعها.

ج. هدف نشر الثقافة والمعرفة المصرفية الإسلامية: وإحياء وبعث التراث في المعاملات المالية والتجارية والمصرفية، من خلال إصدار المجلات والكتيبات، إضافة إلى توفير سبل التعليم والتدريب للفن المصرفي الإسلامي.

ح. تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية: يتم ذلك بقيام الدولة بتنفيذ المشروعات التي تراها مناسبة لتحقيق أهداف الشعوب لصالح المجموع العام للسكان. (خبابة ، 2008، صفحة 155)

وبصفة عامة يمكن حصر هذه الأهداف في الشكل التالي:

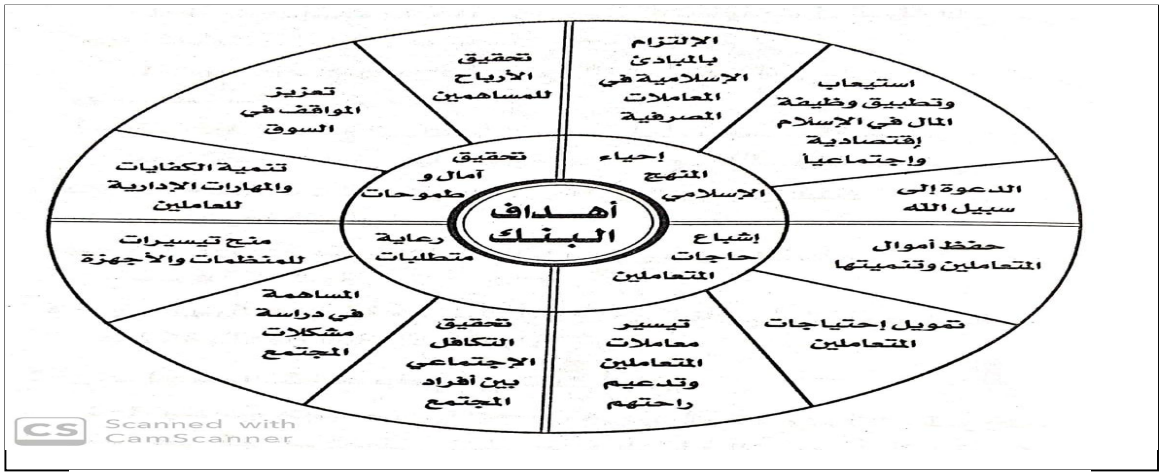

المصدر : د/خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2008، ص

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.7 الحاجة إلى تطبيق المالية الإسلامية:

إن إنشاء بنوك إسلامية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية أصبح اليوم ضرورة شرعية من ناحية وضرورة اقتصادية من ناحية أخرى، وذلك لأسباب جوهرية وهامة نبنيها فيما يلي:(alrai.com/article/654238.html)

أ. **أسباب دينية:** هناك العديد من الأسباب الدينية التي تقتضي تطبيق المالية الإسلامية نذكر منها:

- إن الربا محرم وأكبر الكبائر، وتحريمه قطعي في كتاب الله سبحانه وتعالى وسنه نبيه صلى الله عليه وسلم وبإجماع المسلمين، ففي الكتاب زجر الله تعالى المتعاملين به، وأنذرهم بالحرب إن لم ينتهوا عنه، قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون).
- إن إقامة البنوك الإسلامية سيخلص دول العالم الإسلامي من مفاسد الربا، وأثاره الضارة على الأمة سواء في أخلاقها. أو مجتمعها، أو اقتصادها، أو سياساتها.
- من بديهيات الالتزام بالدين اجتناب محرماته، لذلك هناك أعداد كبيرة من المسلمين يحجمون عن استثمار أموالهم في البنوك التقليدية بالطرق الحرام وحرمة البنوك التقليدية ليست فقط من ناحية الفائدة المحددة مسبقا (الربا)، وإنما أيضا من ناحية الاستثمار في الأنشطة المحرمة كالخمور والقمار والأنشطة التي تتعارض مع قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية، وسائل الاعلام المخلة بالحياء والآداب وغيرها من المحرمات التي يجب على البنك تجنبها، الغرر والجهالة في العقود، بيع مالا يملك والتحايل والغش. ومن ثم فان في إقامة البنوك الإسلامية يلبي رغبة هؤلاء المسلمين في الاستثمار بالطريق الحلال وبالتالي تتيح لهم الفرصة لخدمة اقتصاد بلادهم.
- يمكن للبنوك الإسلامية أن تقوم بدور حيوي وفعال في تنظيم تجميع حصيلة الزكاة واستثمارها عن طريق إنشاء البنوك الإسلامية ولهذا الغرض توزيع حصيلة تبقى لهم من مصاريف من الزكاة الشرعية.

ب. **أسباب اقتصادية:** كما تتعدد من الأسباب الاقتصادية التي تفرض تطبيق المالية الإسلامية منها:

- تعاني دول العالم الإسلامي من مساهمتها في تفعيل اقتصاديات الدول الأجنبية المتقدمة المسيطرة، التي تعمد إلى عملية خنق -الاقتصاديات التابعة، وهي عمليه مقصود بها قمع كل محاولة للتحرر الاقتصادي من التبعية لها، ومن أمثلة ذلك ما حدث في مصر سنه 1956-1957 حيث امتنعت البنوك الأجنبية عن تمويل محصول القطن في العام المذكور وقد ترتب على ذلك أن لجأت مصر إلى تأميم وتمصير القطاعات الاقتصادية الرئيسية ابتداء" من عام 1957م، وامتدادا لما بعد عام 1962.
- من أساليب الاستعمار الاقتصادي أنه خطط لكي تتم مبادلات التجارة الخارجية لدول العالم الإسلامي عبر عواصمه، ليحقق المغانم لمؤسساته الاقتصادية وفي مقدمتها مؤسساته المصرفية، ولا شك أن قيام البنوك الإسلامية في كافه أنحاء العالم الإسلامي يؤدي إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية التجارية المباشرة بين أرجائه دونما وسيط أجنبي.
- ومن الأسباب الجوهرية التي تدعو لإقامة بنوك إسلامية أن الدول العربية والإسلامية المصدرة للبترول تحتفظ بفوائدها النقدية لدى بنوك الدول الصناعية الغربية، وقد أثبتت التجربة أن هذه الدول تنتهج في استثمارها منهجا متحفظا، إذ تحتفظ بفوائضها النقدية لدى بنوك الدول الصناعية الغربية، وتحتفظ بالجانب الأكبر من فوائدها في الاستثمارات قصيره الأجل العالية السيولة (كالودائع المصرفية والأوراق المالية) في الدول الصناعية الغربية، الأمر الذي جعل من هذه الفوائد ظاهرة نقدية معدية

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وأتاح الفرصة للنظام المالي العالمي الغربي لكي يسيطر عليها ويعيد تدويرها بما يخدم مصالحه. وقد لعبت المصارف الكبرى المتعددة الجنسية وبخاصة المصارف الأمريكية الدور الرئيسي في تدوير الفوائض البترولية، وجنت من وراء ذلك أرباحا طائلة.

- بالرغم من الإعانات الكبيرة التي قدمتها دول الأوبك إلى الدول النامية وكثير من الدول الإسلامية إلا أن هذه الدول اضطرت إلى الاعتماد المتزايد على المصارف التجارية الغربية للاقتراض وبفوائد تجاريه مرتفعة. وبلغ حجم الديون عام 1982، 706 مليار دولار.
- أما فائدة الديون فقد تضاعفت خمس مرات خلال 6 سنوات، فقد بلغت في نهاية عام 1981م 109 مليار دولار، مقابل 26 مليار دولار في نهاية عام 1975، والحاصل أن الديون التي تقدمها بنوك الدول الصناعية لدول العالم الثالث لا تؤخذ من مدخرات دول النفط الغنية في تلك البنوك.
- ومن الأسباب الجوهرية التي تدعوا لوجود بنوك إسلامية أن النشاط الاقتصادي سيزداد لأن البنوك الإسلامية تمنع الربا فقد قال تعالى: "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" البقرة (276) والمقصود هنا هو محق البركة، وبهذا ستتجه الأمة بكل مواهبها وطاقاتها للأعمال الاقتصادية النافعة وتستغل كل ثرواتها خير استغلال وما يساعد ذلك في القضاء على الاحتكار الذي تفرضه الشركات المساهمة.
- زيادة على أن البنوك الإسلامية تقوم بالاستثمار الحلال والجاد الذي تدعم به الاقتصاد القومي، فإنها حين تلجأ إلى الصيغ والعقود الشرعية في ممارسة أعمالها فإنها إنما تستهدف إرساء قواعد العدل والمساواة في المغانم والمغارم وتعم المصلحة على أكبر عدد ممكن من المواطنين فتتأطر الوظيفة المصرفية في البنوك الإسلامية بأبعادها التي لم تألفها البنوك التقليدية ومن بين تلك الأبعاد البعد الاجتماعي، وتزداد أهمية البنوك بالنسبة للمجتمع عندما تضع في اعتبارها خدمة المجتمع والتصدي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

8. علاقة المصارف الإسلامية بالبنوك المركزية

تبدأ هذه العلاقة منذ بدء المرحلة التأسيسية للمصرف الإسلامي على اعتبار أن البنوك المركزية هي من تمنح التراخيص والموافقات الأصولية لتأسيسها والسماح لها بممارسة الأنشطة المصرفية المختلفة باعتبارها جزء من النظام المصرفي، وأن البنوك المركزية تمثل السلطة الإشرافية والرقابية التي تلزم المصارف بسياسات السلطة النقدية لتحقيق أهدافها، والمسجل أن أغلب المصارف الإسلامية العاملة في أقطار العالم تتبع البنوك المركزية حتى وإن كانت تتبع النظام الرأسمالي وتتعامل بالفائدة، وهذا ما شكل تحديا واضحا وصريحا لأنشطة المصارف الإسلامية على اعتبار أنها لم تصمم قوانين خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي باستثناء بعض الدول التي استلمت النظام المصرفي بها.

مع العلم أن رقابة البنوك المركزية للمصارف تعتبر رقابة سيادية ضرورية ومؤثرة باعتبارها أجهزة مركزية غايتها المحافظة على المواقف المالية للمصارف وحماية أموال المودعين وتوجيه النشاط المصرفي في الاتجاه الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية في البلدان، لكن اختلاف طبيعة وأنشطة المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، وأن أغلب البنوك المركزية قد صممت قوانينها وفقا لخدمة المصارف التقليدية، فقد حد ذلك من النشاط المصرفي الإسلامي على اعتبار أن معظم البنوك المركزية في أغلب البلدان تتعامل بالفائدة واعتبارها أداة للرقابة المصرفية والتي تعتبر بعيدة عن النشاط المصرفي الإسلامي، لذلك لابد من أدوات إضافية تمكن البنوك المركزية في أن تتبناها في الرقابة لكي تتلاءم مع طبيعة وأنشطة المصارف الإسلامية. (الشمري، 2014، صفحة 98)

وتجدر الإشارة إلى إشكالية العلاقة بين البنك المركزي التقليدي والمصرف الإسلامي، حيث يعود سبب نشوء إشكالية في علاقة البنك المركزي بالمصرف الاسلامي إلى وجود التناقض الواضح في عملية الرقابة الشرعية المستمدة من أصول الشريعة الاسلامية وعملية الرقابة القانونية للبنك المركزي المستمدة من القوانين الوضعية. ولذا فإن إعادة تصويب مثل هذا الواقع الذي نشأت فيه

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المصارف الاسلامية ويفتقر إلى معطيات الشريعة يقضي النظر الجاد في محاولة استنباط علاقة جديدة بين المصرف الاسلامي والبنك المركزي أكثر ملائمة لأنظمة وأنشطة المصارف الإسلامية الخالية من الربا.

9. علاقة الاستقرار المالي بالمالية الإسلامية

يعتبر الاستقرار المالي هدفا جديدا تعمل مختلف النظم المالية العالمية على تحقيقه خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، والذي تبين أنه يرتبط بشكل توافقي مع النظم المالية الإسلامية نظرا لكون البنوك الإسلامية كانت الأقل تضررا من تداعيات الأزمة وأثبتت قدرتها على امتصاص الصدمات في العديد من التجارب وبات من الواضح الجلي أن مستقبل المعاملات المالية العالمية يتجه نحو ضرورة تبني آليات وضوابط المالية الاسلامية وتفعيلها ضمن سياسات البنوك المركزية لبلوغ هدف تحقيق الاستقرار المالي، وحتى نتمكن من ضبط العلاقة بين الاستقرار المالي والمالية الإسلامية، وجب إحداث التغييرات اللازمة لتحقيق ذلك من خلال:

أ. المالية الإسلامية في خدمة الاستقرار المالي:

بعد تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، ونظرا لأنها كانت شاهد عصر على صمود وصلابة وعدم تأثر أو ضعف البنوك الاسلامية أمامها وهي التي يمكن اعتبارها أشد أزمة مالية شهده العالم الحديث كونها أدت إلى زعزعة الاستقرار المالي العالمي. هرعت أهم اقتصاديات العالم إلى تبني مقومات وضوابط المالية الاسلامية ضمن سياساتها الاقتصادية (حتى وان كان ذلك بشكل غير معلن) وانتقلت بالتفكير إلى فهم أن تحديد السياسات النقدية للبنوك المركزية وحده لا يكفي لضمان الاستقرار المالي والحفاظ على سلامة التوازنات الاقتصادية، وأنه قد بات من الضروري تفعيل أكبر لدور البنوك المركزية بالشكل والحجم والكيف الذي يسمح ويمكن الدول من التحكم أكثر في استقرارها المالي وبالتالي ضمان سلامة اقتصادياتها، وربما يسأل سائل لماذا البنوك المركزية تحديدا؟ والإجابة تكمن في أنه باعتبار البنك المركزي المصدر القانوني للنقد والمتحكم الرئيسي في تنفيذ السياسة النقدية لأي دولة، فقد جعله ذلك يتحمل بشكل كلي التبعات السلبية للأزمة المالية. ومن هذا المنطلق تجلت اقتصاديا ضرورة تفعيل مقومات وضوابط المالية الاسلامية ضمن قواعد وأساليب وسياسات عمل البنوك المركزية حتى تستفيد هذه الأخيرة من ضمانات القوة والسلامة المالية التي تمنحها ضوابط المالية الاسلامية ويمكن تحقيق ذلك من خلال المقترحات التالية:

- تطبيق الشريعة الاسلامية في مجال المعاملات على الأقل، بدل القوانين السائدة والتي لا تتناسب مع نشاط المصارف القائمة على تحريم الربا.
- إنشاء فروع للبنوك الإسلامية في المدن والقرى الصغيرة لدعم حشد المصادر المالية.
- تعديل بعض القوانين التي تضعها البنوك المركزية لجهة الرقابة على المصارف والقوانين بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.
- لا بد من توفير الإدارة الكفؤة التي تحمل الفهم الصحيح للنشاط المصرفي الاسلامي وأهدافه والاشارة إلى نوعية الموظف الذي يعمل في البنك الاسلامي، وضرورة حمله فهما مصرفيا إسلاميا وليس فهما معدلا للعمل المصرفي التقليدي.
- ادخال الدراسات الاقتصادية الاسلامية في الجامعات وفي المجال المالي والمصرفي كذلك.
- تفعيل دور أقسام البحوث الاقتصادية ودراسات الجدوى داخل المصارف الاسلامية.
- دراسة تفعيل الطرق الموجودة لتجميع المدخرات والموارد المالية بأساليب تجعل الناس أكثر اطمئنانا على أموالهم.
- التوسع في مجال تمويل المشاريع الانتاجية بأدوات التمويل الاسلامية المعتمدة، لتحقيق دور البنوك الاسلامية في النمو حتى ولو كان ذلك أكثر مخاطرة.

ب. التمويل الإسلامي والأزمات الاقتصادية العالمية:

بعد التعرض لأهم الأزمات المالية المتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي الرأسمالي بدءا" من الكساد العظيم عام 1930 وانتهاء" بأزمة الرهن العقاري عام 2008 بدأ تبني نهج التمويل الإسلامي عند غير المسلمين كمنهج اقتصادي جديد لتحقيق الاستقرار المالي المنشود، وشواهد ذلك على النحو التالي:

- قامت جامعة دوفين في باريس باستحداث قسم لدراسة الماجستير في نظام التمويل الإسلامي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- قررت الحكومة البريطانية البدء في اصدار السندات الإسلامية وهي أول سندات إسلامية تصدر خارج العالم الإسلامي، كما قررت الكثير من البنوك البريطانية استحداث خدمات مصرفية إسلامية ليس للمسلمين المقيمين فحسب بل لغير المسلمين أيضا.
- بعد أزمة الرهن العقاري الاخيرة في الولايات المتحدة ارتفعت طلبات التمويل بالطريقة الإسلامية لدى البنوك.
- حثت صحيفة رومتنو أوسيرفاتور (الصحيفة الرسمية للفاتيكان) المصارف الأوروبية على الاستفادة من صفات وخصائص النظام المالي الإسلامي.
- في تقرير للتلفزيون الألماني (sat) أظهر فيه تعليقا للخبيرة المالية "نابليوني لوريتا" على إفلاس أحد البنوك البريطانية: أنه كان بالإمكان تجنب هذا الإفلاس لو التزم البنك بالمعايير الأخلاقية بمبادئ الشريعة الإسلامية في أعماله.
- أقر البرلمان الياباني تشريعا يسمح للبنوك بافتتاح فروع للتمويل الإسلامي، بعد انهيار الأنظمة المالية القائمة على التعاملات الربوية.
- دعا المحلل الاقتصادي "فانسن بوفيس" رئيس تحرير صحيفة "تشالنجر" كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي كحل أو كحد للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية العالمية.
- قال مدير صندوق "اسيتس بيرش" لإدارة الأصول: "أن التمويل الإسلامي يمكنه إعادة الانضباط إلى النظام المالي في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة".
- أقام "مالكي لوران" الخبير الاقتصادي البلجيكي شبكة عالمية من محامين مختصين في التمويل الإسلامي لتقديم المشورة في الدول الغربية.

وبعد كل هذا نرى بعض أبناء المسلمين مازال يجادل بغير علم ويدافع عن الرأسمالية وملحقاتها رغم إثبات فشلها مرارا وتكرارا عبر التاريخ.

ت. المصارف الإسلامية والأزمات المالية:

يرى البعض أن الأزمة المالية منحت المصارف الإسلامية شهادة جودة، والسؤال الذي يفرض نفسه الآن، هل البنوك الإسلامية محصنة وبمنأى عن الوقوع في تلك الأزمات؟ لجواب أن التشريع الاقتصادي الإسلامي يحرم الربا والفائدة أشد التحريم، ويمنع بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وعليه فإن كانت البنوك الإسلامية اليوم تلتزم بهذه الحرمة كما تملي عليها هويتها، فهي ولا شك محصنة من الوقوع في مثل تلك الأزمات أما إن كانت غير ملتزمة حقيقة وعملياً بهذه الحرمة، فهي لن تكون في مأمن من هذه الأزمات، بل ستكون طرفاً فاعلاً فيها.

أثبتت المصارف الإسلامية أنها هي الأجدر في معالجة وتخطى مشاكل الأزمات المالية والاقتصادية وهذا ما شهد به عقلاء العالم وليس أدل علي ذلك من مطالبة كثير من الساسة والاقتصاديين ورجال الدين للاستفادة من التعاليم الأخلاقية التي يتصف بها الاقتصاد الإسلامي، وتلتزم بها المصارف الإسلامية وما كنا سنسمع ذلك لولا أن واقع المصارف المتوافقة مع الشريعة في ظل الأزمة كان الأفضل أداء، وقد تجاوزت الأزمة بأقل حالات من التعثر، وأصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية تكتسب سمعة طيبة كملاذ للاستقرار.

إلا أنه بطبيعة الحال، لم تكن هذه المصارف بمنأى عن تداعيات الأزمة، خاصة تأثرها بشح السيولة في الأسواق والضغوط المتصاعدة على سوق العقار في دول مجلس التعاون الخليجي، وحركة التصحيح الحادة في أسواق الأسهم الإقليمية، وبعض الاستثمارات التي قامت بها المؤسسات المالية الإسلامية في شركات وعقارات أمريكية أو أوروبية.

على الرغم من تشكيك البعض عند النشأة في قدرة هذه المصارف على النجاح وسط المنافسة المصرفية الشرسة، إلا أن تجربة المصارف الإسلامية حققت نجاحات كبيرة، دفعت مستقبلا عددا من البنوك التقليدية إلى المحاكاة بهدف تعظيم ربحيتها وجذب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مزيد من العملاء، من خلال تقديم خدمات ومنتجات متوافقة مع الشريعة، وتتركز القاعدة العريضة لهذه المصارف داخل دول مجلس التعاون الخليجي، لكن هذه النجاحات ما كانت لتتحقق لولا أن هنالك عملاء لديهم الرغبة في البعد عن الربا.

أضفت الأزمة المالية على المصارف الإسلامية بمزيد من الاهتمام والقبول الواسع إقليميا وعالميا. وتوقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية استخدام أساليب المشاركات والبيوع، ووضع ضوابط للمعاملات ووجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات في إطار الحرية المنضبطة التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، ولا شك أن الأزمة المالية العالمية سوف تسهم في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي وقدرته على الاستدامة، حيث أظهرت تلك الأزمة قدرة هذا القطاع على البقاء بعيدا عن أزمات الأسواق العالمية.

يتوقع أن يكون هناك إقبال أكبر خلال السنوات المقبلة على المنتجات المالية الإسلامية ومنها الصكوك المالية المدعومة بالأصول خاصة إذا ما توجهت الحكومات العربية والإسلامية لهيكلة تمويل المشاريع الضخمة في بلدانها من خلال إصدار مثل تلك الصكوك ليتم تغطيتها من طرف البنوك الإسلامية. وهي بدورها سوف تسهم في توفير السيولة لمشاريع التنمية مما يسهم في التخفيف من آثار الأزمة في دول المنطقة، ويتوقع أن تلاقي المصارف الإسلامية مزيدا من الإقبال في المجتمعات غير المسلمة، ويعود ذلك إلى شفافيتها و قيمها ومستوى خدماتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع التدفق النقدي وتمويل المشاريع وبالتالي زيادة الطلب على طرق الاستثمار الإسلامية.

أكدت تقارير لوكالات التصنيف العالمية أن نتائج التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسواق المال وشح السيولة أثرت بشكل أقل في المؤسسات المالية الإسلامية مقارنة بغيرها من المؤسسات التقليدية، بسبب تحريم الشريعة للمنتجات المالية القائمة على الفائدة، وهذا ما جنبها الاستثمار في بعض فئات الأصول الضعيفة التي شوهت الأداء والوضع المالي لكثير من البنوك التقليدية.

10. أهم العقبات والتحديات التي تواجه المالية الإسلامية

إذا أردنا تقييم أداء البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية فإنه يجب عدم الزيادة في التفاؤل، أو المبالغة في قدرة المصارف الإسلامية على تجاوز الأزمات المالية والاعتراف بأنها تواجه عقبات وتحديات يجب العمل على تذليلها أو ستكون المصارف المتوافقة مع الشريعة مهددة بمخاطر فقدان الثقة، حيث ليس من مقاصد الشرع الإضرار بالناس، ولا يمكن الاستمرار في محاولات التدليس والغش كستار لقروض بفائدة معلومة، ومن أهم هذه التحديات نذكر:

- أن نسبة الإقراض والتمويل في المصارف الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية وهي تعتمد في التمويل على نفس السيولة الموجودة لدى البنوك التقليدية وبذلك هي تواجه نفس مشكلات البنوك التقليدية بالنسبة للإقراض.
- غياب المعايير الواضحة للمنتجات المصرفية الإسلامية، وبطبيعة الحال فإنه من غير المتوقع أن يتحول العالم فجأة إلى اعتماد المصرفية الإسلامية طالما غابت تلك المعايير.
- عدم وفرة ونقص كبير في الموارد البشرية المؤهلة علميا ومهنيا والمدربة شرعيا، حيث يشكل الإنسان أو المورد البشري التحدي الأهم في المعادلة، بعدها سيكون من السهل واليسير التعرف على الوسائل التي تحمي المنتجات والخدمات لتتوافق مع الشريعة.
- وجود بنوك تطرح منتجات مصرفية في ظاهرها إسلامية وفي باطنها غير ذلك، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة تجربة المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عمرها 50 عاما، والتطبيقات الحقيقية لم تزد على الـ30 عاما، إلا أن نجاح التجربة وانتشارها كانا غير مسبوقين.
- ضرورة أن تكون هناك مراجعة عامة لأداء البنوك خلال السنوات الأخيرة، مع العمل على التوسع في جميع صيغ المعاملات الإسلامية (المضاربة-المشاركة-المزارعة-الاستصناع-السلم-القرض الحسن) وليس فقط المرابحة.
- ضرورة العمل على دعم استقلالية الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية، وتجدر الإشارة إلى أن بعضها تكون متشددة وأخرى تكون أقل تشددا من حيث إجازة المنتجات، كما أنها ما تزال تعمل في إطار تشريعات أعدت أصلا للمصارف التقليدية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الضعف الكائن في استقلالية التدقيق الشرعي التابع للهيئات الشرعية، حيث أحيانا تناط هذه المهمة إلى إدارة أخرى تتبع إداريا وماليا إدارة المصرف ولا يتوفر لها الاستقلالية الكافية.
- ضرورة الفصل بين الفتوى والتدقيق، وأن يعتمد في هذه المرحلة على معايير هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عند اكتمالها، فاكتمالها ينفي الحاجة إلى الإفتاء الخاص، لأن ما هو موجود في المعيار لا يحتاج إلى إعادة تأكيد من قبل الهيئة الخاصة .

إنه ونتيجة لصمود البنوك الإسلامية في وجه الأزمة المالية العالمية 2008 طرح الكثيرين تساؤل حول **"إن كانت البنوك الإسلامية محصنة وبمنأى عن الوقوع في تلك الأزمات'** والجواب هو أن التشريع الاقتصادي الإسلامي يحرم الربا والفائدة أشد التحريم، ويمنع بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وعليه فإن كانت البنوك الإسلامية اليوم تلتزم بهذه الحرمة كما تملي عليها هويتها، فهي ولا شك محصنة من الوقوع في مثل تلك الأزمات أما إن كانت غير ملتزمة حقيقة وعملياً بهذه الحرمة، فهي لن تكون في مأمن من هذه الأزمات، بل ستكون طرفاً فاعلاً فيها.

11. متطلبات البنوك المركزية لرصد الاستقرار المالي وفق آليات المالية الاسلامية

كانت المصارف الاسلامية من المصارف الأقل تضررا عالميا من الأزمة المالية، وأنها الأكثر أمنا بالمقارنة بالمصارف في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى السياسات المتحفظة التي تنتهجها إدارات تلك المصارف، وبالتالي مطلوب منها أن تحافظ على هذا المستوى من الأداء، على أن يتم تفعيل بدائل الحلول التي تحقق المصالح المرصودة خشية تكرار أو توابع لتلك الأزمة، ولتحقيق ذلك وجب توفير عدة متطلبات تمكن من تعزيز نجاعة البنوك المركزية للدول باستحداث آليات المالية الاسلامية بغرض الاستفادة من نجاعتها المالية.

أ. متطلبات عامة:

- العمل على دمج المصارف الصغيرة للاستفادة من مزايا الاقتصاديات الكبيرة، فأن المستقبل القريب لن يعطى للكيانات الصغيرة الفرص الكافية.
- إنشاء إدارة للأزمات يشترك في تشكيلها ممثلين من كافة البنوك بالإضافة إلى مؤسسة النقد، والوزارات المعنية بالاقتصاد، يكون اجتماعها بشكل دوري تأخذ توصياتها في صفة مقررات تدعمها مراكز البحوث المتخصصة، ومراكز البيانات، وجهات صنع القرار، ويتم متابعة تنفيذ مقرراتها بشكل دوري.
- العمل على إظهار السلبيات، واتخاذ القرارات المتعلقة بتصويب وتصحيح المسارات الخاطئة وليس التحاسب.
- وضع سيناريوهات استشرافية، للتعامل مع توابع الأزمات.

ب. متطلبات من منظور اقتصادى:

- تقنين ضوابط للتمويل والإقراض بصورةٍ أكثر صرامة للتمويل والإقراض الممنوح للشركات لا حسب أسماء ملاكها، بل حسب ملاءتها المالية وقدرتها على السداد.
- إعادة النظر في سعر الفائدة صعودا وهبوطا حسب القطاعات التي يتم تمويلها مثلا (عوائد منخفضة على الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر) والتي تسمح بتشغيل عدد أكبر، وتقليل معدلات البطالة، مع منح مهلة سداد تساعد على نمو تلك المشاريع.
- الاستفادة والاستخدام الأفضل نحو توجيه الوفورات في الاحتياطيات لدى المصارف، أو مؤسسة النقد، في مشاريع البنية التحتية، والاستفادة من الأسعار العالمية المنخفضة، وبالتالي توفير أكبر قدر من فرص العمل، والتي سيتبعها إنفاق استهلاكى، واستثمارى سيؤدى إلى خلق طلب مشتق على السلع والخدمات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ت. متطلبات من منظور مالي و محاسبي:

- تدعيم تطبيق آليات حوكمة الشركات والمصارف من خلال فرض الزامية تطبيق وتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة المصارف.
- وضع/ تفعيل الضوابط المتعلقة بشطب الديون المعدومة، وتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها.
- تشكيل فريق عمل بالهيئات والجمعيات التي تعنى بمهنة المحاسبة والمراجعة تكلف بمتابعة تطوير التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات مثل (قانون الشركات ، قانون سوق المال، قانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار).
- ضرورة قيام المنظمات المهنية بالعمل على تدعيم استقلال مراقبي الحسابات عن طريق التحديد الواضح لمهامهم، ومدى مسئوليتهم في فحص نظم الرقابة الداخلية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لتفادي تأثير الخدمات التي يقدمها مراقبي الحسابات على استقلالهم.
- ضرورة تحديد واجبات مراقب الحسابات على أساس فهم واضح لطبيعة وأهداف وظيفة المراجعة في المجتمع، وتعديل توقعات المجتمع، وزيادة وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المراجعة وأهدافها.
- تعزيز الشفافية والمسؤولية ونشر قواعد تنظيمية سليمة، تشجع نزاهة الأسواق المالية، وتعزز إصلاح وتعاون الهيئات المالية العربية.

الخاتمة

مما لا شك فيه أن الحقيقة الواضحة هي أن العمل المصرفي الإسلامي له دور اقتصادي واجتماعي بارز وجدير بإيلائه أقصى درجات الاهتمام والثقة، وذلك من خلال الأعمال المصرفية والخدمات المالية والاستثمارية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولما كان لهذه المؤسسات من أهمية ودور فعال في التصدي لأعتى الأزمات المالية، واستغلال أهم المزايا التي يمكن أن يوفرها العمل المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، وما يمكن أن يقدمه هذا الأخير من بدائل وأدوات تنموية تتفوق على الأدوات المصرفية التقليدية القائمة على الفائدة الثابتة، وهذا كنتيجة بديهية للخصائص والأساليب التمويلية والاستثمارية الإسلامية التي يتميز بها العمل المصرفي الإسلامي عن العمل التقليدي، وتبين في الأخير أن هذا راجع للأسس والمبادئ الأخلاقية المستنبطة من الشريعة الإسلامية التي تحكم جميع معاملات البنوك الإسلامية.

والملاحظ أن المؤسسات المالية الإسلامية قد تمكنت من تجاوز المرحلة الأولى (الانطلاق) بنجاح، وانطلقت نحو أبعاد إقليمية ودولية، ويتضح ذلك من الواقع والتطبيق حيث نرى الانتشار الواسع للعمل المصرفي والمالي الإسلامي، سواء للمؤسسات المالية الإسلامية أو لأساليب وصيغ التمويل، ويتضح ذلك من خلال عدة مؤشرات لعل منها إنشاء صندوق النقد، أعلى وأكبر هيئة مالية في العالم "هيئة خاصة بمعايير التمويل والصيرفة الإسلامية"، وكذلك إعلان اليابان في (أوت2006) رسمياً دخول مجال التمويل الإسلامي، لكن مع ذلك يبقى أمام هذه المؤسسات الكثير من التحديات المستجدة بداية من المحافظة على المكاسب المحققة إلى مواجهة المنافسة المتزايدة من نظيرتها التقليدية وانتهاء" باتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية".

وفي الأخير يجدر القول أن توجه كبرى اقتصاديات العالم لاعتماد مبادئ وأسس المالية الاسلامية منهجية عمل جيدة منذ الأزمة المالية العامية 2008 لأنظمتها المالية لهو أكبر دليل على أن الدين الاسلامي جاء بأكثر نظام مالي صحي توافقي يحفظ الاستقرار المالي والاقتصادي على المستويين الدولي والعالمي وأنه لن الحاجة حاليا إلى ان يعتمد كنظام مالي عالمي يفرض على العالم سلامته وايجابيته رغم الاعتبارات العقائدية المعاكسة والتي لن تعترف أبدا به رغم أنها تعتمده حاليا ضمنيا.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي مفادها أن مهام البنوك المركزية تقتصر فقط على تنفيذ السياسات النقدية وتحقيق أهدافها، هي فرضية صحيحة فيما قبل الأزمة العقارية سنة 2008، بينما منذ حدوث الأزمة إلى اليوم، فرض على البنوك المركزية مهام جديدة تتعلق أساسا بتخطيط ورسم السياسات المالية، والإشراف على تنفيذ السياسة النقدية بشكل متناسق مع توجه السياسة المالية والأهداف الاقتصادية العامة.

الفرضية الثانية: مفادها أنه لا توجد علاقة بين البنوك المركزية والاستقرار المالي هي فرضية خاطئة، بل بالعكس لا يمكن تحقيق الاستقرار المالي دون الاستقرار نقدي والذي هو الهدف الأساس للبنوك المركزية وأن السياسة النقدية والسياسة المالية هما معا المقومان الأساسيان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: مفادها أن لا وجود لعلاقة بين المالية الإسلامية والاستقرار المالي والبنوك المركزية، فرضية خاطئة، وهذا ما أثبتته نتائج البنوك الإسلامية أثناء الأزمات المالية خاصة بعد الأزمة العقارية 2008، والتي أبانت مدى كفاءة ونجاعة المالية الإسلامية في مواجهة الازمات وتحمل تداعياتها.

الفرضية الرابعة: مفادها أن المالية الإسلامية (التمويل الإسلامي) تساهم في الاستقرار المالي فرضية صحيحة، فوفقا للأداء الجيد والنتائج الإيجابية المقدمة من البنوك الإسلامية إزاء الأزمات المالية ما أدى بالكثير من دول العالم (حتى أكبر الاقتصادات العالمية) التوجه نحو اعتماد المالية الإسلامية وتوظيف آلياتها في أنظمتها المالية لأكبر دليل على أن المالية الإسلامية تعتبر حلا للأزمات المالية العالمية كيف لا وهي النظام المالي الإلاهي الذي بينه الله عز وجل في كتابه المقدس القرآن الكريم.

نتائج البحث:

1. لم يكن انتشار ونجاح العمل المصرفي الإسلامي في مختلف الدول مجرد صدفة، ولكن كان نتيجة لإحياء المنهج الاقتصادي والمالي الذي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية.
2. جهاز الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي في الحقيقة هو أكثر الأجهزة الرقابية حساسية، لأنه مكلف بضبط العمل المصرفي الإسلامي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
3. تعتمد البنوك الإسلامية بشكل كبير على صيغ المداينات وبالتحديد على صيغة المرابحة، وهذا راجع لتمكن البنك الإسلامي تحديد هامش الربح مسبقا من خلال التمويل بهذه الصيغ.
4. وجود اختلاف شبه كلي بين عمل البنوك الإسلامية القائم عل المشاركة، والبنوك التقليدية القائم على سعر الفائدة، يستلزم مراجعة علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية.

الاقتراحات:

1. ضرورة استغلال البنوك الإسلامية لخاصية الشمولية التي تتمتع بها، وعدم الاعتماد الكبير على التمويل بالبيوع ذات الربح المضمون، نظرا لإمكانياتها الواسعة في النهوض بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات.
2. ضرورة توسيع انتشار البنوك الإسلامية، وتفعيل وتطوير دورها في مختلف الاقتصاديات، لما توفره هذه البنوك من أساليب تنموية بإمكانها تلبية الغايات التنموية المنوطة منها.
3. تفعيل بنك السلام لدوره في تدعيم السوق المصرفية الإسلامية من خلال توطيد العلاقة بينه وبين بنك البركة كاستخراجية تهدف لاستقطاب وتمويل أكبر عدد ممكن من الجمهور الجزائري.
4. ضرورة استحداث البنوك المركزية آليات تمويلية شرعية في حالة وقوع البنوك الإسلامية في وضع نقص في السيولة، وهذا إنصافا للبنوك الإسلامية وتفعيلا لدور البنوك المركزية كملجأ أخيرا لإقراض جميع البنوك العاملة تحت إشرافها، التقليدية والإسلامية على حد سواء.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. ضرورة وضع الدراسات الاقتصادية الإسلامية وتقنيات الصيرفة الإسلامية ضمن أولويات مناهج الجامعات والمعاهد المتخصصة، وإضافة شعب جديدة خصيصا للتعمق في دراسة المنهج الاقتصادي الإسلامي.

المراجع:

1. أمينة، طوقان، 2005، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق.
2. نبيل حشاد، 1994، "استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة"، القاهرة.
3. carl-johan lindgren, gillian garcia and matthew I, saal, bank soundness and macro economic policy(Washington :IFM, 1996).
4. charlese noch and johnH.green, eds., banking soundness and monetary policy : Issues and Experience in the glibal economy (washington : IFM 1997).
5. Frankel jacob, A., gold steinmorris, and massonpaul, r., « international dimensions of monetary policy : coordination versus autonomy », 2001.
6. عصام عمر أحمد مندور، 2013، البنوك الوضعية والشرعية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
7. حبابة عبد الله، 2008 الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
8. صادق راشد الشمري، 2014، الصناعة المصرفية الاسلامية: مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية.
9. http://alrai.com/article/654238.html, le 18-09-2019, 18.30.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)